أي من المشاكل الحقيقية التي ما زالت تسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي. ان ميزانية الحكومة ما زالت كبيرة وبحجم الناتج القومي الاجمالي. وبينما بقيت الاولى دون انكماش، بقي الثاني دون نمو»[٥١]. أما أوري افنيري، فقد كتب: «ان بيرس لم يغير الحقائق الاقتصادية في اسرائيل. ان عبارة ' النمو الاقتصادي ' اصبحت كعبارة ' عملية السلام ' ، يتداولها الجميع، ولكن مفرغة من كل معنى»[٥٢].

في شهر حزيران (يونيو) العام ١٩٨٧، قال سكرتير حركة الكيبوتس، ابراهام روزين: «ان خطة تموز (يوليو) الاقتصادية لعام ١٩٨٥ نجحت في ايقاف التضخم وتحقيق استقرار السوق؛ الّا اننا دفعنا ثمناً غالياً من أجل ذلك. ان غالبية المشاريع لم تستطع، حتى الآن، ان تنهض، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وتراكم الديون. ولذا، فان احتمالات عودة النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع تكلفة النقود هي احتمالات ضعيفة للغاية»[٥٣]. رئيس دائرة الضمان الاجتماعي، دوف بيليغ، وصف انجازات الخطة الاقتصادية كما يلي: «ان خطة الحكومة الاقتصادية نجحت في كسر ظهر التضخم، وهذا انجاز كبير. أما في المجالات الاخرى، فلم تفعل شيئاً يستحق الذكر. لقد انخفضت الاجور، ولكن لم يحدث شيء في السوق؛ كما ان الاستثمارات لم ترتفع. ليست هناك خطة حكومية لزيادة الانتاج، وان الهيكل العام للاسواق لم يتغير. ولذا، فان الازمة الاقتصادية ما زالت مستمرة»[٥٤]. أما جريدة «عل همشمار»، فقد كتبت: «في ظل الخطة الاقتصادية الجديدة ازدادت ميزانية الأمن ولم يتم تخصيص أية مبالغ للاستثمار. ان قطاع الصناعة في اسرائيل وصل الى أقصى قدرته الانتاجية، وبالتالي ليس باستطاعته انتاج المزيد او زيادة الصادرات. خلال العشر سنوات الاخيرة، لم يتم بناء مصانع جديدة في اسرائيل؛ ولذا وصلنا الى حالة تعذر معها النمو كلياً، وذلك ليس بسبب ضعف الطلب على المنتوجات ولكن بسبب فقدان القاعدة الصناعية لزيادة الانتاج»[٥٥].

من ناحية أخرى، اعترف وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، في العام ١٩٨٦، بأن الخطة الاقتصادية كانت تواجه مشاكل عويصة. اذ قال ان هناك اخطاراً جديدة تهدد استقرار الاسعار والاحتياط من العملات الاجنبية. كما أضاف ان من المتوقع ان يصل حجم العجز في ميزان المدفوعات ١,٥ مليار دولار[٥٦]. الّا ان السفارة الاميركية في تل ـ أبيب توقعت ان يبلغ حجم العجز ٣,٥ مليارات دولار وليس ١,٥ مليار دولار، كما قال الوزير الاسرائيلي[٥٧].

ان تجارب اسرائيل السابقة في بناء اقتصاد معتمد على الذات وحل المشاكل المالية التي واجهت عملية النمو، وهي تجارب كان نصيبها الفشل اكثر مما كان النجاح حليفها، دفعت غالبية الاقتصاديين الاسرائيليين والمراقبين الاميركيين الى الشك في جدية البرنامج وجدية الحكومة في آن. وفي محاولة للرد على الاسئلة الكثيرة التي أثيرت حول الخطة الجديدة، قال وزير المالية، اسحق موداعي: «انني اعترف بأن تجاربنا الفاشلة في السابق لا تشجعكم على الثقة بما نقول؛ ولكني اريد ان اعطيكم سبباً واحداً فقط لما نحاول ان نقوم به، هو ان ليس لدينا أي خيار آخر»[٥٨].

الاسباب الحقيقية للازمة الاقتصادية

ان مشاكل اسرائيل الاقتصادية، وأزماتها المالية، هي جزء أساسي ونتيجة حتمية للعقيدة السياسية التي قامت على أساسها فكرة انشاء دولة يهودية في فلسطين. اذ ان اقامة دولة يهودية على الارض الفلسطينية، بعد الاستيلاء عليها وطرد سكانها، حتّم العمل في اتجاهين:

الاول: بناء قوة عسكرية ضاربة في مقدورها حماية الارض المغتصبة والاستمرار في كبت